● أخبار قصيرة

عضو بالكونغرس: بايدن يرتكب عملاً غير دستوري

عبّر عضو الكونغرس الجمهوري توماس ماسي عن رفضه لسماح الرئيس جو بايدن لأوكرانيا بقصف العمق الروسي بصواريخ أمريكية، معتبراً أن هذا يتعارض مع الدستور الأمريكي ويشكل سبباً لعزل الرئيس.
وكتب ماسي على منصته في X (تويتر سابقاً): "من خلال السماح بشن ضربات صاروخية بعيدة المدى على الأراضي الروسية، يرتكب بايدن عملاً غير دستوري يعرض حياة جميع المواطنين الأمريكيين للخطر. هذه جريمة تستوجب العزل، لكن الوضع الحقيقي يكمن في أن بايدن مجرد دمية عديمة الإرادة في يد الدولة العميقة".

بريطانيا: دربنا ٥٠ الف جندي أوكراني

أتم البرنامج التدريبي العسكري البريطاني "إنترفليكس" عملية تدريب خمسين ألف جندي أوكراني منذ انطلاقه في ٢٠٢٢ وحتى اليوم.
وأكدت السلطات العسكرية في لندن التزامها بمواصلة هذا البرنامج التدريبي خلال العام المقبل، وذلك في إطار دعم القدرات الدفاعية الأوكرانية.
وكان المسؤول عن الملف العسكري البريطاني، جون هيلي، قد شدد على أهمية استمرار هذا التعاون العسكري مع كييف خلال ٢٠٢٥.

رئيسة جورجيا: سأطعن في صحة نتائج الإنتخابات البرلمانية

أعلنت الرئيسة الجورجية سالومي زورابيشفيلي موقفها الرافض لنتائج الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن فوز الحزب الحاكم.
وجاء ذلك في تصريحات أدلت بها خلال لقاء مع الصحفيين بعد إعلان النتائج الرسمية من قبل لجنة الانتخابات المركزية.
و ادعت الرئيسة أن موقفها يتوافق مع رأي شريحة واسعة من المجتمع الجورجي، بما في ذلك قوى المعارضة والمنظمات المدنية، مشيرة إلى وجود مخالفات شابت العملية الانتخابية.
وكشفت زورابيشفيلي عن عزمها اتخاذ إجراءات قانونية من خلال التوجه إلى المحكمة الدستورية للطعن في صحة الانتخابات، مؤكدة وجود خروقات تستدعي المراجعة القضائية.

رغم المنافسة والخلافات

هل دخلت العلاقات الهندية-الصينية مرحلة جديدة؟

الوفاق / تشكل العلاقات الصينية الهندية أحد أهم المحاور الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، حيث يمثل البلدان معاً أكثر من ثلث سكان العالم وقوتين اقتصاديتين متناميتين. وعلى مدى العقود الماضية، شهدت هذه العلاقات تقلبات كبيرة بين التعاون والتنافس، متأثرة بعوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية معقدة. وفي السنوات الأخيرة، برزت تحديات جديدة في العلاقات الثنائية، لكن صاحبتها أيضاً فرص غير مسبوقة للتعاون المشترك.

تغيير نسبي

التقى شي جين بينغ، رئيس الصين، ونارندرا مودي، رئيس وزراء الهند، مؤخراً في مدينة قازان على هامش قمة بريكس، في أول لقاء يجمع بينهما منذ خمس سنوات. تعهد الزعيمان بتوجيه مسؤوليهما نحو اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز العلاقات الثنائية. جاء هذا اللقاء بعد يومين من إعلان نيودلهي التوصل إلى اتفاق مع بكين لتخفيف التوترات والصراعات القائمة في الهيمالايا.
قبل شهر من هذا اللقاء المهم، صرح سوبرامانيام جايشانكار، وزير الخارجية الهندي، رداً على سؤال حول عضوية الهند في كل من التحالف الرباعي بقيادة الولايات المتحدة ومجموعة بريكس المتحالفة مع الصين وروسيا، بأن الهند قادرة على "مضغ العلكة والمشي في نفس الوقت."
جاء هذا الموقف في أعقاب سلسلة من اللقاءات رفيعة المستوى بين المسؤولين الصينيين والهنود خلال عام ٢٠٢٤، حيث سعت كل من بكين ونيودلهي إلى إرساء أساس لإعادة بناء العلاقات المتضررة بشدة بين البلدين. يرى البعض أن هذه اللقاءات تمثل أول محاولة جادة ثنائية لتثبيت العلاقات منذ الاشتباك الكبير في وادي غالوان في يونيو ٢٠٢٠، الذي أدى إلى تدهور حاد في العلاقات الثنائية.

المنافسة الدولية والتعاون الكتلي

لفهم الوضع الحالي للعلاقات الثنائية، من الضروري إلقاء نظرة على تطورات العامين الماضيين. فمنذ يونيو ٢٠٢٠ وحتى صيف ٢٠٢٤، تميزت العلاقات الصينية الهندية بمزيج من قوتين متناقضتين ظاهرياً - المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدولتين والتعاون الاستراتيجي داخل الكتل.
في المنافسة بين الدولتين، وبالرغم من استمرار المواجهات العسكرية على طول خط السيطرة المتنازع عليه، إلا أن معظم التوترات ظهرت في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، رداً على المواجهة الحدودية عام ٢٠٢٠، حظرت الهند ٥٩ تطبيقاً صينياً، من بينها تيك توك، بحجة تهديد الأمن القومي. وفي السنوات الأربع التالية، تم حظر أكثر من ٣٠٠ تطبيق صيني - وهو إجراء يعكس المخاوف الأمنية ورغبة الهند في تعزيز شركاتها المحلية للمنافسة مع الشركات التكنولوجية الصينية.
من جانبها، صعّدت بكين لهجتها النقدية تجاه حكومة نيودلهي، وفي عام ٢٠٢٣ قام البلدان بطرد متبادل للصحفيين. استفادت نيودلهي من جهود الغرب لتقليل الاعتماد على الصين، حيث نقل المصنعون وشركات التكنولوجيا أجزاءً من سلاسل التوريد الخاصة بهم إلى الهند. من جانب آخر، ترى الصين في القومية الاقتصادية الهندية تهديداً خطيراً لمصالحها.
ومع ذلك، لم تمنع هذه المنافسة الصين والهند من التقارب في إطار الكتل الإقليمية (مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون). كما أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تقارب البلدين مع روسيا، خاصة في مجال الطاقة، حيث تجاوزت الهند الصين في يوليو من هذا العام كأكبر مشترٍ للنفط الروسي.
علاوة على ذلك، يدرك البلدان خطر النظام الدولي الذي يفرضه الغرب - القادر على فرض عقوبات واسعة النطاق على الدول. لذلك، لا ترغب أي من بكين ونيودلهي في مواجهة مباشرة مع واشنطن، لكنهما تسعيان للحفاظ على استقلالهما الاستراتيجي وتعزيزه. وتُعد بريكس - مع توسعها الأخير في شمال إفريقيا والشرق الأوسط - منصة مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

كل شيء يعود إلى الاقتصاد

فما الذي تغير في الأشهر الأخيرة ليجعل القوة الثانية، أي محاولات تخفيف التوترات والتحرك نحو علاقات ثنائية إيجابية، تكتسب أهمية أكبر؟ الإجابة تكمن في الوضع الاقتصادي لكلا البلدين.
تسببت البطالة في الهند، خاصة بين الشباب المتعلمين، في أزمة صامتة. فالكثير من الشباب العاطلين عن العمل هم من المتعلمين - وهو معدل تضاعف منذ عام ٢٠٠٠. وقد أدت هذه المشاكل الاقتصادية إلى أداء ضعيف لحزب بهاراتيا جاناتا (BJP) الحاكم في الانتخابات الأخيرة. قد يسعى مودي إلى استخدام التكنولوجيا الصينية والاستثمارات المشتركة بين الشركات الصينية والهندية لتحسين الأداء الاقتصادي للهند.
من جانبها، ركزت بكين من خلال حزم التحفيز الأخيرة على تحقيق هدف النمو البالغ ٥٪. وبالرغم من أن الاستجابة للمشاعر القومية لا تزال مهمة، إلا أن القلق الأكثر إلحاحاً يتمثل في استعادة ثقة المستثمرين وتعزيز القطاع الخاص.
تتطلب هذه الجهود البراغماتية والرغبة في تخفيف التوترات، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة والجيران.
دفع الأداء الاقتصادي غير المرضي في كلا البلدين قادتهما إلى إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي المحلي على النزاعات الإقليمية. يعتمد استمرار هذا الوضع على عوامل مثل الرئيس الأمريكي القادم، وضع الصادرات الصينية، حربي غزة وأوكرانيا، وثقة القادة في مسارهم الاقتصادي. "رياح التغيير تهب بقوة"، كما يقول بوب ديلان - لكنها قد تهب في اتجاه مختلف إذا اقتضت الظروف ذلك.

مجالات تعاون

في قضايا تغير المناخ والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، يمكن للقوتين التعاون بشكل كبير. كما يمكن اعتبار مجال تنظيم وأمن الذكاء الاصطناعي فرصة للتعاون السهل والمنخفض التكلفة، بالنظر إلى الوثائق والمنشورات المشتركة الصادرة عن نيتي آيوغ في الهند وإدارة الفضاء السيبراني الصينية.
كقوتين عظيمتين ومؤثرتين وذات جذور حضارية، لن تختفي الصين والهند من المشهد العالمي في المستقبل القريب. إن تعزيز الثقة وتسهيل الاتصالات وتحديد مجالات التعاون المشترك أمر بالغ الأهمية؛ ليس فقط لما يقرب من ثلاثة مليارات شخص يعيشون في هذين البلدين، ولكن للعالم بأسره.
إن العلاقات الصينية الهندية في مفترق طرق تاريخي. فرغم التحديات والتوترات القائمة، يبدو أن البلدين يدركان أهمية إيجاد أرضية مشتركة للتعاون والحوار. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن المصالح الاقتصادية والتحديات العالمية المشتركة قد تدفع البلدين نحو تعاون أوثق، متجاوزين خلافاتهما التاريخية والجغرافية.
ومع ذلك، فإن نجاح هذا المسار يتطلب جهوداً متواصلة من كلا الجانبين لبناء الثقة وتعزيز التفاهم المتبادل. كما أن تطور العلاقات الصينية الهندية سيكون له تأثير عميق ليس فقط على آسيا، بل على النظام العالمي بأكمله. وفي عالم يشهد تحولات جيوسياسية متسارعة، قد يشكل التعاون البناء بين الصين والهند نموذجاً جديداً للعلاقات الدولية، يقوم على التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة، بعيداً عن منطق المواجهة والصراع.

دفع الأداء الاقتصادي غير المرضي في كلا البلدين قادتهما إلى إعطاء الأولوية للنمو الإقتصادي المحلي على النزاعات الإقليمية

ألمانيا.. تعقّد الوضع السياسي لأولاف شولتس

كشفت مجلة "فوكوس" في تقرير لها عن تعقّد الوضع السياسي للمستشار الألماني أولاف شولتز بعد انهيار الحكومة الائتلافية، حيث أظهر استطلاع للرأي أن الغالبية العظمى من مؤيدي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني يفضلون بوريس بيستوريوس، وزير الدفاع، كمرشح للحزب لمنصب المستشار بدلاً من أولاف شولتز.
وفي استطلاع أجراه معهد "إنسا" لصالح صحيفة "بيلد"، أيد ٥٩٪ من ناخبي الحزب الاشتراكي الديمقراطي ترشيح بوريس بيستوريوس لمنصب المستشار المقبل، في حين عارض ذلك ٢٨٪، بينما امتنع ٢٠٪ عن الإدلاء برأيهم. كما وافق ٤٥٪ من المستطلعين على مشاركة بيستوريوس كمرشح للحزب في الحملة الانتخابية بدلاً من شولتز، بينما عارض ٣٥٪ هذا المقترح، وامتنع ٢٠٪ عن الإجابة.
وأظهرت نتائج الاستطلاع أنه في حال تم انتخاب المستشار مباشرة، فإن بيستوريوس سيحصل على ٢٧٪ من الأصوات، متفوقاً بشكل ملحوظ على شولتز الذي حصل على ١٦٪ فقط.
وعبر ٧٢٪ من المستطلعين عن عدم رضاهم عن أداء شولتز كمستشار، في حين أبدى ٢٠٪ رضاهم عن أدائه.
وتتوافق هذه الأرقام مع الصورة العامة الحالية، حيث تتعالى أصوات متزايدة داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي تشير إلى أن شولتز لم يعد الشخص المناسب لقيادة الحزب في منصب المستشار. وبدلاً من ذلك، دعت أجزاء من الحزب بيستوريوس، الذي يتمتع بشعبية أكبر بكثير بين الألمان، للترشح.

و مؤخراً أعلن بعض أعضاء الحزب في البرلمان الألماني علناً لأول مرة أن بيستوريوس يجب أن يترشح في هذه الانتخابات. ونقلت مجلة "شبيغل" عن النائب جو فينغارتن قوله إن المستشار "منقطع الصلة" بالمواطنين. ومن المتوقع أن تنتخب ألمانيا برلمانها الجديد في ٢٣ فبراير ٢٠٢٥. ويرغب شولتز في الترشح مجدداً لمنصب المستشار عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي.
وقد كان بوريس بيستوريوس لفترة طويلة أكثر السياسيين شعبية في جمهورية ألمانيا الاتحادية. ووفقاً لاستطلاع فورسا، يرى ٦٦٪ أن بيستوريوس مرشح أفضل لمنصب المستشار، بينما يرى ١٨٪ فقط ذلك في شولتز.
وفي اجتماع لمجموعة من الأعضاء المحافظين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالبرلمان، شكك معظم الحاضرين في إمكانية تحقيق الحزب لنتيجة مُرضية مع شولتز.
وإذا أُجريت الانتخابات الفيدرالية الأحد المقبل، فوفقاً لاستطلاع يوغو الحالي، سيصوت ٣٣٪ للأحزاب المسيحية المتحدة المعارضة، و١٩٪ لحزب البديل من أجل ألمانيا المتطرف، و١٥٪ للحزب الاشتراكي الديمقراطي.
من جانبه، أيد بيستوريوس شولتز قائلاً: "لدينا مستشار ممتاز قرر المواصلة". وسيُعقد مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ١١ يناير حيث سيتم ترشيح شولتز.